The Iraqi Industrial Bank and Its Role in Industrial Development, 1946–1958
A Historical Study

Lecturer Dr. Sanaa Kareem Rahma
Maysan Education Directorate
E-mail: XxurslXoxo@gmail.com

Abstract:

The historical study of banks is one of the topics of great importance in all countries, including Iraq, given the vital role banks play in the course of economic and social development. Banks, particularly specialized banks concerned with the industrial sector, constituted a central axis in the transformation of traditional economies into advanced industrial economies through the loans they provided to support industrial projects and improve the industrial sector, which had long suffered from backwardness and low levels of production.

In view of this importance, the Iraqi government was keen to support the industrial sector through the establishment of the Industrial Bank. Its establishment was based on encouraging and investing capital in important industrial projects through the financial facilities it provided and by directing such funds toward desired investments. Therefore, understanding the mechanisms of the Industrial Bank's work and its impact is essential for contributing to the achievement of industrial development.

Keywords: bank, industry, projects, capital, development, loans.

المصرف الصناعي العراقي ودوره في التنمية الصناعية ١٩٤٦-١٩٥٨
" دراسة تاريخية "

المدرس الدكتور سناء كريم رحمه
مديرية تربية ميسان
E-mail: XxurslXoxo@gmail.com

الملخص:

إنَّ دراسة المصارف تاريخيًا من المواضيع ذات الأهمية البالغة في جميع الدول، ومنها العراق، نظرًا للدور الحيوي الذي تقوم به في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد كانت المصارف، ولا سيما المصارف المختصة التي تركز على القطاع الصناعي، محورًا أساسيًا في عملية تحوّل الاقتصاديات التقليدية إلى اقتصاديات صناعية متطورة، بما كانت تقدمه من القروض اللازمة لدعم المشاريع الصناعية والنهوض بالواقع الصناعي الذي عانى كثيرًا من التخلف والتدني في مستويات الإنتاج. ولأهمية ذلك حرصت الحكومة العراقية على دعم القطاع الصناعي من خلال تأسيس المصرف الصناعي، إذ كان تأسيسه قائمًا على أساس تشجيع واستثمار رؤوس الأموال في المشاريع الصناعية المهمة من خلال ما تقدمه من تمويلات مالية وتوجيهها نحو الاستثمارات المرغوبة. لذا فإن فهم آليات عمل المصرف الصناعي وأثرها يعد أمرًا ضروريًا للمساهمة في تحقيق التنمية الصناعية.

الكلمات المفتاحية :المصرف، الصناعة، المشاريع، رأس المال، التنمية، القروض.

المقدمة:-

جاء تأسيس المصرف الصناعي العراقي نتيجة لمراحل تاريخية متعددة، عكست مدى تأثير الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة خلال المدة(١٩٤٦-١٩٥٨)، فكان من الطبيعي أن تفرض تلك الظروف تطورات معينة لامست الجهاز المصرفي وأثرت في تطور القطاعات الاقتصادية، ولا سيما الصناعية منها.

ولأهمية ذلك جاء اختيار موضوع بحثنا الموسوم "المصرف الصناعي العراقي ودوره في التنمية الصناعية ١٩٤٦-١٩٥٨(دراسة تاريخية)" موضوعًا للدراسة، من خلالها سنتعرف أولًا على الجذور التاريخية لنشأة المصرف الصناعي العراقي، وما هي الغاية الأساسية من إنشائه؟ وهل كانت له قواعد أساسية أو تشريعات نظمت انسيابية عمله؟ وما هي أهم الموارد المالية التي تكونت منها مالية المصرف؟ وهل كان للمصرف الصناعي دور في تنمية القطاع الصناعي في العراق خلال مدة الدراسة؟

جاء تحديد الإطار الزمني(١٩٤٦-١٩٥٨) لتغطية موضوع الدراسة، إذ شهدت بداية عام١٩٤٦ استقلالية المصرف الصناعي في عمله بعد أن كان مدمجًا مع المصرف الزراعي، كما حُدِّد عام١٩٥٨ نهاية للإطار الزمني لموضوع الدراسة، إذ مثل ذلك التاريخ تحولًا كبيرًا في التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي على حد سواء في العراق بعد تغير نظام الحكم السياسي فيه من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري.

قُسِّمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة، وقد راعينا خلال ذلك وحدة الموضوع وتسلسل سنوات البحث. جاء المبحث الأول بعنوان "النشأة التاريخية للمصرف الصناعي العراقي" الذي ألقى الضوء فيه على الجذور التاريخية لنشأة المصرف الصناعي في العراق، إذ عُدَّ بمثابة مفتاح موضوع الدراسة، فيما كُرِّس المبحث الثاني لدراسة النظام الداخلي للمصرف الصناعي العراقي وفق قانون(٤١) لسنة ١٩٤٧، وأخيرًا جاء المبحث الثالث ليلقي الضوء على دور المصرف الصناعي في التنمية الصناعية في العراق خلال مدة الدراسة. ومن أجل الإلمام بموضوع الدراسة كان لا بد من الركون إلى مجموعة من المصادر المتنوعة، منها الوثائق العراقية المنشورة وغير المنشورة المحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقية في بغداد، والتي أغنت موضوع الدراسة بمعلومات دقيقة، إضافة إلى عدد من الكتب القيّمة التي زودتنا بمعلومات واسعة، منها كتاب سهيل صبحي سلمان(التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨)، وكتاب صباح الدرة(التطور الصناعي في العراق: القطاع العام)،وكتاب صباح كجه جي **(التخطيط الصناعي في العراق: أساليبه، تطبيقاته، وأجهزته ١٩٢١-١٩٨٠).**

وعلى الرغم من أن الباحثة انتصار موسى بلاسم قد تناولت في رسالتها (المصرف الزراعي الصناعي ١٩٣٥-١٩٤٦) الجانب الزراعي، إلا أن رسالتها جاءت أيضًا لتكون رافدًا لموضوع الدراسة بما قدمته من

معلومات تمهيدية عن نشأة المصارف. كما أسهمت البحوث العربية في إنضاج الدراسة، منها بحث أحمد صبيح جسام وعلاء جابر موسى الذي جاء بعنوان "تطور صناعة الغزل والنسيج في العراق(١٩٤٥-١٩٥٨)"، إذ شكّل مصدرًا مهمًا في المعلومات التي سلطت الضوء على أهم المعامل والمصانع التي تأسست خلال مدة الدراسة. ولا ننسى دور الصحافة بوصفها مؤرخ اللحظة وشاهد العصر، لذا تم الاستعانة بها من خلال جريدة الوقائع التي شكلت حيزًا واضحًا في البحث من خلال مواظبتها على نشر الأخبار بشكل يومي، وغيرها من المصادر المهمة التي يمكن الاطلاع عليها في ثبت المصادر.

المبحث الأول:النشأة التاريخية للمصرف الصناعي العراقي

عانى القطاع الصناعي في العراق خلال المدة **1921-1958**من التخلف والتدني في مستوى الإنتاج، إذ كانت السمة الغالبة على النشاط الصناعي آنذاك هي سيادة الصناعات الحرفية الصغيرة التي يعمل فيها عدد قليل من العمال، كصناعة الأواني الفخارية وكبس التمور والنسيج اليدوي والحياكة وغيرها. ويمكن إرجاع أسباب ذلك التدني في النشاط الصناعي إلى مجموعة من العوامل، أبرزها ظروف الاحتلال البريطاني ورغبة بريطانيا في تحويل العراق إلى بلد مستهلك للسلع الأجنبية، إذ كانت سياسة بريطانيا الاستعمارية في العالم، ومنها العراق، تقوم على الحصول على المواد الأولية من العراق بأسعار رخيصة، وبالمقابل جعله سوقًا لبضائعها الرخيصة، الأمر الذي أدى إلى خلق مناخ تنافسي صعب أمام الصناعات المحلية، وتراجع العديد منها في ظل إقبال الناس على شراء المنتجات الأجنبية، مما هدد وجود الصناعات التقليدية التي كانت سائدة[١].

كما أن فقدان العراق لأهم مقومات الصناعة، وهو رأس المال، وخشية كبار الملاكين والتجار من توظيف واستثمار أموالهم في المشاريع الصناعية، ولا سيما أنهم كانوا يسعون إلى تحقيق أرباح سريعة ومضمونة، كان من أهم الأمور التي أدت إلى تأخر الصناعة وعدم تطورها في العراق[٢]، إذ لم يكن يتجاوز عدد المشاريع آنذاك١٣ مشروعاً اقتصرت على مصانع كبس التمور وحلج الأقطان والسجائر[٣].

رغم ذلك لم تقف الحكومة العراقية مكتوفة الأيدي، بل سعت لمعالجة الأوضاع بهدف تحسين الواقع الصناعي، ومن أبرز تلك الإجراءات إنشاء مصرف عراقي متخصص بالتسليف، إذ ترجع فكرة تأسيس المصرف، أي (المصرف الزراعي الصناعي)، إلى عام١٩٢٤، حيث كان الملك فيصل الأول(١٩٢١-١٩٣٣).[٤] من أكبر الداعمين لتلك الفكرة، وبذل جهودًا كبيرة من أجل إنجازها، ففي عام ١٩٢٦ سافر إلى إلى لندن لمقابلة المستثمرين الإنكليز والمصارف، وعرض عليهم فكرة إنشاء المصرف، وتم الاتفاق بشكل مبدئي مع البنك العثماني والبنك الشرقي وشركة النقد الإنكليزية الفارسية لإنشاء مصرف يعمل على مد يد العون وإنعاش الواقع الاقتصادي الزراعي والصناعي على حد سواء، وسيكون رأسماله في البداية(٢٠٠)

ألف ليرة إنكليزية قابلة للزيادة بصورة تدريجية، إلا أن المشروع رغم ذلك لم يُنجز، وتأخر إنجازه إلى فترات لاحقة[٥].وهذا ما يفسر عدم رغبة بريطانيا والبنوك الأجنبية في إقامة مؤسسات مصرفية في العراق. هذا ما يعكسه كتاب برتوم(Partum) سكرتير الملك فيصل الموجَّه إلى ر.ف. فرنن (Frenun R.F) المستشار المالي الإنكليزي لوزارة المالية العراقية، الذي تضمن:"أمرني صاحب الجلالة أن أذكر لكم، وبصورة خصوصية، أن المرأة المسلمة لا تسمح بأن يراها رجل أجنبي إلا إذا أذن لها زوجها بذلك، فهل العراق في نفس الحالة التي لا يمكن أن يُلقى نظرة عليه بدون رضا البنك الشرقي؟ كما أن صاحب الجلالة، وإن كان يقدّر فائدة الخدمات العظمى التي قدمها المصرف الشرقي للبلاد، إلا أنه كان يعلم حينذاك بمقدار التسهيلات والعناية التي خُصَّت بها الحكومة العراقية نفسها، كما أنه يعلم بمقدار اهتمام بقية المصارف المالية بتسهيل مهمة الحكومة فيما لو مُنحت نفس العناية من جانبها، لذلك فإنه مع شكره لكم على تحرير كتابكم المذكور يرى أنه بمجمله يرمي إلى تثبيط الهمم أكثر مما يساعد على تشجيع أرباب رؤوس الأموال على القيام بالمشروع"[٦].

وضمن إطار رد فرنن على كتاب سكرتير الملك قائلاً: "إني متأكد بأن جلالته متفق معي على أن هنالك قاعدة عامة للمجاملة يجب أن نسير عليها عند معالجتنا للأمور العامة والأعمال التجارية، كما هو الحال في المسائل الخصوصية، كما أني متيقن أن جلالته لا يرغب في أن يقال عن العراق بأنه لم يتبع القاعدة بحذافيرها"، ثم أضاف قائلاً: "ولكن يظهر لي أن طلبي من بنك ليقوم بعمل مع حكومة العراق دون إعطاء الفرصة للبنك الشرقي ليعلم شيئًا عن ذلك ويقدم شروطه لأمر مخالف لأصول المجاملة"[٧].

وقد رد عليه السكرتير الخاص، إذ ذكر كيف أن فرنن نفسه قد أكد إلى الملك بأن المصارف هنا، بما فيها المصرف الشرقي، لا ترغب في الوقت الحاضر في أن تقوم بأي عمل أساس، ولا سيما في تأسيس مصرف، وأنها تعني بالدرجة الأولى . وهذا أمر طبيعي . بمنافعها قبل منافع الأهالي[٨]، وهذا ما يعكس مدى مراوغة بريطانيا وسطوتها وتحكمها بمقدرات البلاد.

رغم ذلك واصلت الحكومة العراقية دراسة أهم المعوقات التي تعيق تقدم الصناعة وتطورها، ففي عام ١٩٢٧ أقدمت حكومة جعفر العسكري(٢١ تشرين الثاني١٩٢٦-١٤ كانون الثاني١٩٢٨) على إصدار قانون(٣٠)للرسوم الكمركية، الذي تضمن إعفاء السلع والمواد الأولية الداخلة في مجال التصنيع من الرسوم الكمركية[٩]. كما رفع ياسين الهاشمي[١٠]عام١٩٢٧ وزير المالية آنذاك لائحة قانون تشجيع البضائع إلى مجلس الوزراء في٢ أيار ١٩٢٧، التي تضمنت إعفاءات من الرسوم الكمركية لمدة ثلاث سنوات للآلات والمكائن المستوردة، وإعفاء أصحاب المعامل الصناعية من ضريبة الأملاك لمدة ثلاث سنوات[١١].

وفي السياق ذاته قدمت وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة(١٤/ كانون الثاني/١٩٢٨-٢٨ نيسان / ١٩٢٩) ، لمجلس النواب لائحة قانون تشجيع الصناعة الوطنية رقم(١٤) لعام ١٩٢٩، التي نصت على

تقديم المساعدات للمشاريع الصناعية التي تستوفي الشروط المطلوبة، وحظيت بموافقة غالبية أعضاء المجلس عليها[١٢].

كما قدمت حكومة نوري السعيد الأولى(٢٣/آذار/١٩٣٠-١٩/ تشرين الأول/١٩٣١) لائحة قانون الأعمال الرئيسية لعام١٩٣١، والتي تضمنت مقترحات بزيادة التخصيصات المالية لدعم المشاريع الصناعية، إذ حظيت بموافقة كل أعضاء المجلس النيابي[١٣]، أعقبه إصدار قانون آخر رقم (١٤) لعام ١٩٣٣، تضمن إعفاء الآلات والمكائن الصناعية من الرسوم والضرائب الكمركية[١٤].

يتضح مما تقدم اهتمام الوزارات الحكومية وجهودها من أجل النهوض بالواقع الصناعي، إذ ارتفع عدد المشاريع الصناعية المعفاة من الرسوم الكمركية من ثمانية مشاريع إلى(٧١) مشروعًا عام١٩٣٥، رغم ذلك لم تكن تلك المشاريع سوى مشاريع صغيرة من ناحية رأس المال وكمية المواد الأولية المستخدمة فيها [١٥].

لم تتجاهل الحكومة العراقية فكرة إنشاء مصرف يقدم القروض لدعم وتطوير القطاع الاقتصادي حتى إذا ما تبوأ الملك غازي(١٩٣٣-١٩٣٩)[١٦]عرش العراق، إذ انصرف اهتمامه نحو إنجاز فكرة إنشاء مصرف يعمل على تمويل المستثمرين بالسلف الضرورية اللازمة لتنمية اقتصاد البلد خاصة في ظل تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية(١٩٢٩-١٩٣٣)[١٧]، التي أثرت على اقتصاد العراق إذ عملت الأزمة على عرقلة تطور الصناعة وعدم الاستفادة من الاعفاءات التي نصت عليها قوانين تشجيع المشاريع الصناعية ، وغلق بعض المعامل وانخفاض واردات العراق، الأمر الذي جعل من الضروري تنفيذ إنشاء المصرف لزيادة الانتاج[١٨].

تقدمت الحكومة الملكية عام١٩٣٥ بمقترح قانون لإنشاء المصرف إلى مجلس الأمة(النواب والأعيان) ، وتمت الموافقة عليه، بموجب القانون رقم(٥١) لعام ١٩٣٥[١٩]. وهذا ما يدل على أن المصرف الزراعي الصناعي لم يرَ النور إلا بعد منتصف ثلاثينات القرن العشرين، وذلك بسبب معارضة بريطانيا وعدم رغبتها في إقامة مؤسسات مصرفية وطنية في العراق. ومن الجدير بالذكر أن المصرف الصناعي قد أُنشئ في بداية تأسيسه ليعمل بشكل مشترك مع المصرف الزراعي تحت اسم "**المصرف الزراعي الصناعي**" [٢٠] .

وفي٢٦ أيلول ١٩٣٥ نُشر قانون المصرف الزراعي الصناعي في جريدة الوقائع العراقية، وورد في أسبابه الموجبة أنه:"بالنظر لاعتماد الاقتصاد العراقي على الزراعة بالدرجة الأولى، ولرغبة الحكومة في تطوير الصناعة" شُرع قانون المصرف، وتألف من(١٢) مادة قانونية. ومما جاء في المادة الأولى منه: "للحكومة أن تؤسس مصرفًا زراعيًا صناعيًا تتولى مهمته بشكل خاص في مساعدة الزراع ودعم المشاريع الصناعية"[٢١].

استمر المصرف الزراعي الصناعي في عمله المشترك من أجل تقديم المساعدة، ومن أجل العمل على تحقيق التنمية الزراعية والصناعية معًا. ومع تزايد وتنوع مهامه وكثرة مسؤولياته، قررت الحكومة فصل المصرف الزراعي عن المصرف الصناعي عام١٩٤٠ بموجب قانون رقم(١٢) لسنة ١٩٤٠، الذي نص على إنشاء مصرف جديد باسم المصرف الصناعي، يكون مركزه في بغداد ويتيح له فتح فروعًا أخرى[٢٢] ، إلا أن تنفيذه بقي معلقًا إلى حين صدور الإرادة الملكية المرقمة(٢٨٤) والمؤرخة في٢٦ أيار ١٩٤٥،

وهذا نص الإرادة الملكية:

" بعد الاطلاع على المادة(٢٣) المعدلة من القانون الأساسي والمادة التاسعة عشرة من قانون تأسيس المصرف الصناعي رقم(١٢) لعام١٩٤٠، واستنادًا إلى الصلاحيات المخولة لنا فقد أصدرنا هذه الإرادة الملكية نيابة عن صاحب السمو الملكي المعظم.

بناءً على ما عرضه وزير المالية،

يُنفَّذ هذا القانون المذكور اعتبارًا من١٩٤٥/٨/١، وعلى وزير المالية تنفيذ هذه الإرادة".

كتب ببغداد في اليوم الرابع عشر من جمادى الثانية ١٣٦٤هـ، واليوم السادس والعشرين من أيار ١٩٤٥.

حمدي الباجه جي	صالح جبر	زيد
رئيس الوزراء	وزير المالية	نائب الوصي[٢٣].

رغم ذلك لم يتم تنفيذ هذا القرار إلا في عام ١٩٤٦، وهذا راجع . على ما يبدو . إلى ظروف الحرب العالمية الثانية وما خلّفته من تأثيرات على الأوضاع السياسية والاقتصادية في العراق [٢٤].

تمثلت أهداف المصرف الصناعي في تعزيز الصناعة الوطنية ومساعدة أصحاب المصانع والمشاريع الصناعية من خلال تقديم القروض اللازمة لتأسيس المصانع وتوسيعها أو تحسينها[٢٥].

المبحث الثاني

النظام الداخلي للمصرف الصناعي العراقي على وفق قانون(٤١) لسنة ١٩٤٧

انشغلت إدارة المصرف الصناعي خلال عام١٩٤٦ بإعداد استمارات التسليف والسجلات الخاصة بالاقتراض، ولذلك لم تبدأ بأنشطة التسليف إلا مع بداية عام١٩٤٧، وبرأس مال قدره نصف مليون دينار وفق قواعد أساسية تم تحديدها في القانون رقم(٤١) لسنة ١٩٤٧، التي تضمنت ما يلي[٢٦]:

١- أن يكون طالب التسليف عراقي الجنسية أو شركة عراقية مسجلة وغالبية رأس مالها للعراقيين، كما يتعين على طالب التسليف تحديد محل إقامته.

٢- يقدم طلب التسليف خطيًا وفق النموذج المعتمد، حيث يتضمن الطلب مقدار السلفة المطلوبة، والغرض منها،ونوع الضمان المطلوب، وأوصافه، ومكان وجوده،مع إرفاق صور السندات والأوراق المثبتة.
٣- عند التقديم بطلب الوساطة لبيع المنتجات الصناعية داخل العراق أو خارجه، يتعين على الطالب تحديد الكمية المراد بيعها وتقديم نماذج تكميلية وفق التعليمات التي يصدرها المصرف من وقت لآخر.
٤- يحق للمدير، بناءً على قرار من المجلس، إصدار تعليمات تتضمن نماذج الطلبات والسندات والوثائق اللازمة لإدارة أعمال المصرف بالشكل الكامل.

ويلاحظ من القواعد أعلاه أن الهدف من تلك التشريعات هو من أجل تنظيم سلاسة العمل في المصرف بما يخدم المصلحة العامة للمقترضين. وفيما يتعلق بالنظام الداخلي للمصرف الصناعي، فقد نصت المادة الأولى من القانون رقم(٤١) لسنة١٩٤٧على أن إدارة شؤون المصرف تتم بواسطة مجلس إدارة يتكون بقرار من مجلس الوزراء وبإرادة ملكية، يضم مديرًا عامًا وأربعة أعضاء، مع إمكانية إضافة أعضاء آخرين في حال زيادة رأس المال أو توسيع أعمال المصرف(٢٧).

أما المادة الثانية فقد تناولت الموارد التي تشكل المالية الخاصة بالمصرف، وهي(السلف التي تمنحها، أرباح التشغيل، المبالغ التي يوافق مجلس إدارة المصرف على اقتراضها بموافقة الحكومة). وفيما يتعلق بالمادة الثالثة من القانون فقد نصت على أن للمصرف شخصية قانونية تؤهله لعقد كافة الاتفاقيات والتصرفات، والمرافعة في جميع المحاكم، دون أن يترتب على ذلك أي مسؤولية مالية شخصية على مجلس الإدارة. أما المادة الرابعة فقد حددت مواعيد انعقاد المجلس بناءً على طلب المدير العام ووفقًا لما تقتضيه مصلحة المصرف، على أن لا يقل عدد الجلسات عن مرة واحدة في الشهر (٢٨).

وفيما يخص مهام مجلس الإدارة، فقد تم تحديدها في المادة الخامسة من القانون كما يلي:
١- فتح فروع جديدة أو إلغاؤها وتشكيل لجان محلية لمساعدة المصرف على أداء مهامه بموافقة الحكومة.
٢- تعيين وعزل موظفي المصرف وتحديد واجباتهم وحقوقهم.
٣- الموافقة على ميزانية المصرف.
٤- تعيين مقدار القروض وفوائدها.
٥- تقديم اقتراحات لتعديل النظام الداخلي للمصرف والأنظمة المتعلقة بشؤونه.

ويتعين على المدير العام تنفيذ قرارات مجلس الإدارة وممارسة جميع الصلاحيات الممنوحة له، فضلًا عن تمثيل المصرف في كافة شؤونه مع الإدارات والمؤسسات، وفقًا لما ورد في المادة السادسة من النظام الداخلي للمصرف (٢٩).

كما نصت المادة السابعة من القانون على أن المجلس يقوم بتحديد مقدار الفائدة ونسبتها على جميع أنواع القروض والتمويلات المباعة بالأقساط، بحيث تكون النسبة موحدة ومتساوية لكل نوع من القروض

والسلف، ولا يجوز في حال من الأحوال تسليف مبلغ أو بيع آلات وأدوات بطريقة التقسيط أو التأجيل دون فرض الفائدة المقررة، ويتم احتساب الفائدة على المدينين اعتبارًا من تاريخ السلفة أو بيع الآلات[٣٠].

أما بالنسبة للضمانات المالية، فقد حددتها المادة الثامنة من القانون بأنها يجب أن تكون متناسبة مع القسط والهدف منه، وتشمل:

١- الأموال غير المنقولة كضمان مقابل للقرض، بشرط ألا تكون محجوزة أو مرهونة.

٢- الأواني والمجوهرات الذهبية والفضية.

٣- الأموال المنقولة الأخرى كالمصانع والمعامل والآلات والأدوات الصناعية.

٤- الودائع المؤمَّنة في المصارف.

٥- سندات الأسهم والقروض والتحويلات التي يوافق عليها مجلس إدارة المصرف[٣١].

وحددت المادة التاسعة من القانون الاموال التي لا تقبل كضمانات للقروض:

١- حصص الأشخاص التي تقل عن الخمس في جميع الأموال غير المنقولة، مالم يوافق أصحاب الحصص على تقديم حصصهم كضمانات .

٢- عقارات الوقف التي لا يجوز بيعها أو التصرف فيها.

كما حددت المادة العاشرة مقدار القروض، والذي يجب أن يتناسب مع قيمة الضمان ،بحيث لا تتجاوز النسب التالية:

١-٧٥% من السندات الصادرة عن الحكومة العراقية.

٢-٧٠% من قيمة الذهب.

٣-٦٠% من قيمة الفضة.

٤-٦٠% من قيمه الاسهم والودائع والسندات المالية.

٥- ٦٠% من قيمه الاموال غير المنقولة[٣٢].

ومن الجدير بالذكر أن المصرف الصناعي لم يقتصر فقط على تقديم السلف والقروض لأصحاب المصانع، بل تعهد أيضًا وفقًا للمادة الخامسة والعشرين بتصدير منتوجات المصانع بناءً على طلب أصحابها بعد تحديد أسعارها، دون أن يتحمل مسؤولية رفض المشتري قبول المنتجات. كما يستوفي المصرف عمولة عن خدمات التصدير تضاف إليها فائدة المبالغ ونفقات الشحن والتأمين وفقًا للمادة السابعة والعشرين من القانون[٣٣].

المبحث الثالث

دور المصرف الصناعي في التنمية الصناعية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٨

قام المصرف الصناعي بدور مهم في تعزيز التنمية الصناعية من خلال تقديم السلف المالية لأصحاب المشاريع و المؤسسات الصناعية، لتأسيس مصانع جديدة أو توسيع وتحسين المصانع القديمة، فضلاً عن تسهيل تشغيلها و مساعدتها في استيراد المواد الأولية اللازمة [٣٤].

وأسفرت تلك المبادرات عن تطورٍ ملحوظ في القطاع الصناعي في العراق، إذ كانت بمثابة المرحلة الجديدة التي انعكست آثارها على تحسين الواقع الصناعي وتقدمه، ولا سيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تلك الحرب التي أثرت سلبًا على الحركة الصناعية في العراق لارتفاع تكاليف الإنتاج وصعوبة استيراد الآلات والمواد اللازمة، فضلًا عن زيادة الطلب على المنتوجات الوطنية بسبب انقطاع أو قلة وصول البضائع الأجنبية إلى البلاد. وبعدما انتهت ظروف الحرب توجه المصرف الصناعي إلى تنمية القطاع الصناعي من خلال دعم مشاريع صناعية جديدة، وتأسيس شركات مساهمة فيها [٣٥].

بلغ عدد القروض التي منحها المصرف الصناعي للمدة (١٩٤٧-١٩٤٩) (١٧٠) قرضًا، بإجمالي (٣٥٥) ألف دينار، مما يعني أن متوسط قيمة القرض الواحد كان(٢٠٠٠) دينار. وعلى الرغم من أن حجم تلك القروض كان صغيرًا، إلا أنه كان لا بأس به من أجل المساهمة في إنعاش الحركة الصناعية في العراق[٣٦].

ساهم المصرف الصناعي في تأسيس العديد من الشركات ، كان من أهمها:

أولاً- شركة صناعة الزيوت النباتية: تأسست الشركة عام ١٩٤٠ وكانت مساهمة المصرف الصناعي فيها بنسبة ٣٠% من رأسمالها أي أنه يملك(٣٠,٠٠٠) سهم[٣٧]، وفي عام ١٩٥٦ نمت صناعة الزيوت النباتية نموًا سريعًا، واستطاعت أن تؤسس أربعة معامل بعد أن كانت مقتصرة على معمل واحد، وبرأس مال بلغ(١,٢٣٠,٠٠٠) دينار، وبسعة إنتاجية وصلت إلى ما يقارب(٣٣,٦٥٠) طنًا سنويًا. في حين بلغت مساهمة المصرف الصناعي فيها(١٢٠,٠٠٠) سهم. ومن الجدير بالذكر أن تلك الشركة استطاعت أن تحقق أرباحًا إجمالية قدرها (١٧٦,٤٤٨) دينارًا للسنة المنتهية في١٩٥٧/٣/٣١، أي ما يعادل ٣٣.٣% من رأسمالها البالغ (٧٥٠) ألف دينار، و(٣٠٠,١٣٩) دينارًا للسنة المنتهية في١٩٥٨/٣/٣١، أي ما يعادل ٣٦.٧% من رأسمالها المدفوع[٣٨].

ثانياً- صناعة الغزل والنسيج: من ضمن الصناعات التي حظيت بدعم وإسناد من قبل المصرف الصناعي، ولا سيما بعد حاجة الأسواق المحلية لها وانقطاع استيرادها من الدول الأجنبية بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، لذا قرر المصرف إنشاء شركة مساهمة تقوم بإنشاء معمل للغزل والنسيج القطني.

وحظي هذا القرار بتأييد شعبي، إذ تقدم عدد من أصحاب رؤوس الأموال في بغداد بطلب إلى وزارة الاقتصاد بتشكيل شركة فردية محدودة بعنوان شركة الغزل والنسيج، وتمت إجازتها في ٢٠ تشرين الأول ١٩٤٥ في بغداد، وبرأس مال قدره (١٥٠,٠٠٠) [٣٩].

ومن الجدير بالذكر ان الشركة تحولت عام ١٩٤٦ من فردية محدودة إلى شركة مساهمة عامة ، نظراً لازدياد عدد المساهمين فيها وكان من ضمنهم الوصي عبد الإله[٤٠]، الذي ساهم بنسبة (٢٨٠٠) سهم ، وأمتلك علي جودت الأيوبي[٤١] (٣٠٠) سهم ، ونجيب الجادر(٦٠٠٠٠) سهم ، وباقي أفراد العائلة المالكة(٤٨٠٠) سهم ، وقررت الشركة في التاسع والعشرين من آذار ١٩٤٦ زيادة رأس مالها إلى(٢٠٠,٠٠٠) ألف دينار ثم إلى (٥٠٠,٠٠٠) ألف دينار ، ويكون ذلك بتوزيع الأسهم على المساهمين [٤٢].

زوّد المعمل بـ (٢٧) ألف مغزل و(٥٨٤) نول مع قسم الصباغة والطباعة والتجهيز، بطاقة انتاجية بلغت(١٥) مليون يارد مربع من الأقمشة، و(٦) مليون باون من الغزول القطنية[٤٣].

وفي الرابع والعشرون من تشرين الأول١٩٤٨ ساهم المصرف الصناعي بشراء(٧٢٩١) سهم بقيمة (٧٢٩٠٠) دينار من مجموع رأسمالها البالغ(٧٥٠) ألف دينار موزعة على (٧٥) ألف سهم[٤٤]. وكان هدف المصرف من تلك المساهمة دعم تلك الصناعة وتطويرها, فضلاً عن رفع قيمة الانتاج الصناعي بشكل عام إذ وصلت قيمته بحدود٢٠ مليون دينار عام١٩٥٠، و٦,٩% من نسبة الصناعة في الناتج المحلي ، ما يعكس تأثير المصرف في تطوير هذه الصناعة [٤٥].

زاد المصرف من مساهماته عام١٩٥١ ، إذ ساهم بـ(٢٢,٢٩١) سهماً في الشركة ،في الوقت الذي ازداد رأس مالها إلى(٩٠٠) ألف دينار، و(٤٢٥١٢) سهم خلال عام ١٩٥٢ بعد أن وصل رأس المال إلى(١,٢٠٠,٠٠٠) مليون دينار، أي أنه ساهم بما يقارب٣٥,٥% من رأس مال الشركة [٤٦].

ومن الجدير بالذكر أن المصرف الصناعي عمل خلال العام ذاته على خفض قيمة فوائده إلى ٥% بعد ان كانت ٧% في الوقت الذي ازداد فيه رأس ماله إلى ٣,٠٠٠٠٠٠دينار[٤٧].الأمر الذي يعكس سياسة المصرف الصناعي الرامية إلى دعم وإسناد المشاريع الصناعية.

ومع زيادة رأس المال تم العمل على توسيع معامل الشركة خلال عامي١٩٥١ و١٩٥٢، إذ أضافت (١٢٠٠٠) مغزل، وعملت على إنشاء بعض المباني الجديدة، منها بناية للمحلج ومخزن للقطن ودور لكبار موظفي الشركة مع مخفر للشرطة، وتعاقدت في الوقت نفسه مع شركة كريتس السويسرية لمدة خمسة أعوام من أجل تقديم المساعدة الفنية والعمل على تطوير كفاءة العمل وتوسعته[٤٨].

وبذلك استطاعت الشركة من مضاعفة انتاجها كما موضح في الجدول في أدناه[٤٩]:

جدول رقم (١) يوضح إنتاج شركة الغزل والنسيج للأعوام(١٩٥٢-١٩٥٥):

الأعوام	إنتاج الغزول/ليبرة	إنتاج الأقمشة /ياردة
١٩٥٢-١٩٥٣	٤,٩٤١,٦٧٢	١٢,١٨٤,١١٧
١٩٥٣-١٩٥٤	٥,٩٣٥,٨٨ ٢/٢٠	١٥,١٨٢٨ ٣٧/٧٥
١٩٥٤-١٩٥٥	٦,٢٣١,٥٤٠	١٦,٥٠١,٧٤٦

وتضاعف إنتاج الشركة خلال الأعوام المتتالية، إذ وصلت عامي١٩٥٦-١٩٥٧ مبيعاتها من الأقمشة إلى (١٨,٥٨٧,٩٥٩) ياردة[٥٠].

ثالثاً- شركة تجارة وطحن الحبوب العراقية: تأسست عام ١٩٤٦ برأسمال قدره(٢٥٠,٠٠٠) دينار، موزع على (٢٥٠) ألف سهم، وكان المصرف الصناعي يملك(٦٠٠٠) سهم فيها، أي بنسبة ٢٤%، وكان الهدف من تأسيس الشركة هو توسيع معامل الطحين لزيادة قابلية إنتاجها إلى مائة طن يوميًا لتلبية احتياجات السوق المحلية. وبلغ صافي أرباح الشركة(٤٥٧,٩٩٦.٣٥) دينار في العام ذاته، كما قرر مجلس الإدارة توزيع١٠% من الأرباح على المساهمين، فضلًا عن تخصيص١٠% من أصل الأرباح للاحتياطي والتعويض عن خسائر الأعوام السابقة [٥١].

رابعاً- شركة صناعة الاسمنت العراقية : ساهم المصرف الصناعي بهدف دعم وإسناد تلك الصناعة، ولا سيما أنها تعد من الصناعات المهمة لما لها من دور في إضفاء صفة العصرية الحديثة في بناء الدور السكنية، لذا ساهم المصرف منذ بداية تأسيس الشركة عام ١٩٤٩ بنسبة٣٠% من رأس مال الشركة، إذ بلغت قيمة عدد الأسهم (٢٤٣٧٥) سهمًا بقيمة(٢٤٣٧٥٠) دينارًا. كما بلغ عدد الأسهم التي شارك فيها المصرف الصناعي في نهاية العام المذكور ما يقارب(٢٩٩٨١) سهمًا، باع منها(٣٠٠٠) سهمًا بالمزايدة العلنية عام١٩٥١، فأصبحت بذلك نسبة مساهمته في الشركة نحو٢٧% من رأس مال الشركة، وبذلك أصبحت نوعية الإنتاج جيدة تضاهي أنواع الإسمنت المستورد[٥٢].

وفي عام ١٩٥٧ ساهم المصرف بمقدار(٣٦٠) ألف دينار، أي بنسبة ٢٠.٦% من مجموع رأس مال الشركة البالغ (١,٧٥٠) ألف دينار، وبلغت سعتها الإنتاجية لتلك السنة (١٩٥٧-١٩٥٨) (٤٣٤,٠٠٠) طن، أي بنسبة ٥٧% من مجموع إنتاج السمنت في العراق، وهذا ما يفسر لنا بأن تلك الشركة قد ساهمت بإنتاج النسبة الأكبر من مجموع إنتاج الإسمنت في العراق [٥٣].

خامساً- شركة صناعة الجوت العراقية: مع بداية تأسيس مجلس الإعمار[٥٤] عام ١٩٥٠ قرر ضم المصرف الصناعي العراق إلى وزارة الإعمار، بهدف اعادة تنظيم مؤسسات التنمية الصناعية في

العراق[٥٥]، لذا ضاعف المصرف الصناعي جهوده لدعم القطاع الصناعي بعد زيادة رأسماله إلى مليون دينار عام ١٩٥١، إذ ساهم بتأسيس شركة صناعة الجوت العراقية التي بلغ رأس مالها (٤٠٠) ألف دينار موزع على(٤٠٠) ألف سهم، وكانت مشاركة المصرف الصناعي بـ ٧٥ ألف سهم أي بنسبة ١٨,٧٥%من رأس مال الشركة، ومن الجدير بالذكر ان الشركة باشرت بالأعمال الانشائية لبناء اول معمل لها عام ١٩٥٣ في بغداد بمساحه قدرها(١٢٠٠٠٠) م٢[٥٦].

ومما يجدر ذكره أن العمل كان يجري في مختلف الأقسام وفق خطة تهدف لإنهاء المعمل في أوقات متقاربة، وقد جرت أعمال تنصيب الآلات على أيدي عراقيين أوفدتهم الشركة إلى أوروبا للتدريب. كما عقدت الشركة اتفاقًا مع شركة كيرزي الاستشارية لدراسة المواصفات ووضع تصاميم البناء،وتم تكليفها بالإدارة الفنية الكاملة، بما في ذلك الإشراف على الآلات وتهيئة المعمل للشروع بالإنتاج، فضلًا عن تنظيم وتدريب العمال العراقيين، مع الالتزام بتقديم المشورة الفنية في العراق لمدة ثلاثة أعوام [٥٧].

زاد رأس مال الشركة عام ١٩٥٤ ليصل إلى(٦٠٠,٠٠٠) دينار، ثم ارتفع مرة أخرى إلى (٨,٥٠٠,٠٠٠) دينار في عام ١٩٥٦، إذ ساهم المصرف الصناعي بمبلغ قدره (١٢٧,٥٠١) دينار، أي بنسبة ١٥%. ومن جانب آخر أوفدت الشركة بعثتها إلى الهند وباكستان لدراسة استيراد مادة الجوت وزيارة المعامل المتعلقة بها، وقد استغرقت هذه البعثة في سفرتها ما يقارب الشهر الكامل، اتفقت خلالها على شراء(١٣٨٠) طنًا من مادة الجوت الخام من مختلف أصنافه، واستمر المعمل بإنتاج أقمشة الجوت وأكياسه فضلًا عن إنتاج خيوط الستلي والجنفاص[٥٨].

سادساً- شركة صناعة الجلود الوطنية: تأسست عام ١٩٥٣ برأسمال (١٧٥) ألف دينار، موزع على (٥٠) ألف سهم، قيمة السهم الواحد ٣.٥ دينار. وساهم المصرف بـ(١٩,٩٤٦) سهم، أي بنسبة ٣٩% من رأس المال. ومن الجدير بالذكر أن تلك الشركة قد لاقت منتوجاتها رواجًا في الأسواق المحلية، إذ بلغت مبيعاتها خلال المدة (١٩٥٣-١٩٥٤) ما يقارب (١٧٩) ألف دينار، وهذا ما يدل على أنها استطاعت أن تحقق بعض الأرباح وأن تحسن من وضعها المالي[٥٩].

استمرت الشركة بفتح المعامل والمصانع، بما فيها معامل الأحذية التي توسعت صناعتها تدريجيًا في البلاد، إذ بلغت خلال عام ١٩٥٥(٢٤١) معملًا، وارتفع عدد العاملين فيها إلى(٣١٨٦) عاملًا، بينما وصلت مبيعاتها إلى ما يقارب(١,٤٠٠,٠٠٠) دينار سنويًا. وفي عام ١٩٥٧ ارتفعت قيمتها الإنتاجية لتصل إلى (٣,٢١٣,٣٠٠) دينار، و(٢,١٩٠,٢٧٢) دينار عام ١٩٥٨ [٦٠].

سابعاً: شركة المنسوجات الصوفية: قرر المصرف الصناعي في التاسع عشر من آذار١٩٥٣، بالاشتراك مع صندوق شهداء الجيش التابع لوزارة الدفاع، تأسيس شركة فردية محدودة برأس مال قدره (٢٥٠) ألف

دينار موزعة على(٢٥٠) ألف سهم، يشارك فيها الطرفان مناصفةً بعد نقل ملكية معملي الجوارب والنسيج اللذين يملكهما صندوق شهداء الجيش إلى الشركة بعد احتساب قيمتهما واعتبارها أسهمًا للصندوق في رأسمال الشركة. ويتكون مجلس الشركة من ممثلين عن صندوق شهداء الجيش ومن المصرف، وتمثلت أهداف الشركة في سد احتياجات الجيش والشرطة من المنسوجات الصوفية، فضلًا عن مساعدة أُسر شهداء حرب فلسطين من أرباح الشركة[٦١].

ثامناً- شركة صناعات التمور المحدودة: تأسست الشركة عام ١٩٥٤، وبرأسمال بلغ(١٠٠) ألف دينار موزعة على(٢٠) ألف سهم، قيمة السهم الواحد خمسة دنانير. وقد اكتتب المصرف الصناعي بـ(٤٠٠٠) سهم من أسهمها، واستطاعت الشركة مع بداية تأسيسها إنتاج ما يقارب خمسة أطنان من الدبس المحسن. كما عملت الشركة على إنشاء معمل آخر عام١٩٥٥ وبطاقة إنتاجية قدرها(٣٠) طنًا من الدبس في اليوم الواحد. ومن الجدير بالذكر أن دبس الشركة قد لاقى رواجًا واسعًا في الأسواق المحلية لجودته العالية، وعملت على إيجاد أسواق خارجية لتصريف الفائض من إنتاجها [٦٢].

ونتيجة للتنمية التي شهدها القطاع الصناعي لمختلف المؤسسات الصناعية في العراق، أُجري أول إحصاء صناعي في البلاد عام١٩٥٤ من قبل الدائرة الرئيسية التابعة لوزارة الاقتصاد، كما موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم (٢) يوضح إحصائية المسح الصناعي في العراق لعام ١٩٥٤[٦٣]:

الفقرة	البيانات
عدد المؤسسات	٢٢,٤٦١ مؤسسة
عدد المستخدمين	٩٠,٢٩١ مستخدم
الأجور السنوية	٥٧٥٦ ألف دينار عراقي
إيراد المبيعات	٣٩,١٩٨الف دينار عراقي
كلفة المواد الأولية	١٥,٠٢٤ألف دينار عراقي
كلفة الوقود والكهرباء	٩٥٥ ألف دينار عراقي
قيمة المكائن والمعدات	٢١,٦٧٨ألف دينار عراقي

ويتضح من الجدول أعلاه أن القطاع الصناعي قد شهد وجود عدد لا بأس به من المؤسسات الصناعية خلال عام ١٩٥٤، كما استطاع في الوقت ذاته أن يحقق نسبة أرباح بلغت أكثر من (٣٧,٦٥٧) ألف دينار.

استمر المصرف الصناعي في دعمه للمشاريع الصناعية، إذ كان له دور غاية في الأهمية في عملية تشجيع التنمية الصناعية. ففي عام١٩٥٦ أُصدر القانون الجديد للمصرف المرقم بـ(٨٧)، الذي تم بموجبه زيادة رأسماله إلى(٨) ملايين دينار بعد أن بلغ نصف مليون دينار عام ١٩٤٦، وربط المصرف بوزارة المالية، وتوسعت أهدافه لدعم المشاريع الصناعية من خلال منح قروض طويلة ومتوسطة الأجل وتسهيل شراء المواد الأولية والآلات، والتوسط لبيع المنتجات الصناعية العراقية[٦٤].

ونتيجة للزيادة التي طرأت على رأس مال المصرف الصناعي فقد توسعت إسهاماته الاقراضية والاقتصادية بشكل ملحوظ، إذ بلغت ما يقارب١٩٦٣ ألف دينار حتى عام ١٩٥٧ في اثنى عشر مشروعاً، ومن ضمن أهم المشاريع التي ساهم المصرف الصناعي في دعمها بعد زيادة رأسماله هي[٦٥]:

جدول رقم(٣) يوضح إسهامات المصرف الصناعي العراقي في المشاريع الصناعية لعام١٩٥٧-١٩٥٨[٦٦] :

اسم المشروع	رأس مالها	مساهمة المصرف	النسبة المئوية
شركة السمنت العراقية	١٧٥٠ألف دينار	٣٦٠ ألف دينار	%٢٠,٦
شركة استخراج الزيوت النباتية	٧٥٠ ألف دينار	١٥٧ ألف دينار	%٢٠,٩
شركة الغزل والنسيج العراقي	١٢٠٠ ألف دينار	٤٢٥ ألف دينار	%٣٥,٤
شركة تجارة وطحن الغلال العراقية	٢٥٠ ألف دينار	٧٢ ألف دينار	%٢٨,٨
شركة صناعة الجلود الوطنية	١٧٥ ألف دينار	٧٣ ألف دينار	%٤١,٥
شركة الجوت العراقية	٨٢٥ ألف دينار	١٢٨ ألف دينار	%١٥,٥
شركة صناعة التمور	١٠٠ ألف دينار	٢٠ ألف دينار	% ٢٠
شركة مخبز العراق	١٣٠ ألف دينار	٣٣ ألف دينار	% ٢٥
شركة المنسوجات	١٠٥٠ ألف دينار	٥٢٥ ألف دينار	% ٥٠
شركة الجص العراقية	١٥٠ ألف دينار	٣٠ ألف دينار	% ٢٠
شركة الصناعات العراقية	٥٠٠ ألف دينار	١٠٠ ألف دينار	% ٢٠
شركة المرمر العراقية	٢٠٠ ألف دينار	٤٠ ألف دينار	% ٢٠
المجموع	٧٠٨٠ ألف دينار	١٩٦٣ ألف دينار	% ٢٧,٧

ونتيجة لذلك ارتفع إنتاج قطاع الصناعات التحويلية من ٢٠ مليون دينار لعام ١٩٥٦ إلى ٣٦,٥ مليون دينار عام ١٩٥٨ مما يعكس معدل زيادة سنوية قدرها ١٢,٨ % ، ويعد مؤشراً من مؤشرات التنمية في المجال الصناعي في العراق خلال تلك المدة(٦٧).

وعلى الرغم من محدودية القروض التي كان يقدمها المصرف الصناعي، إلا أنها أثرت بشكل واضح في إنشاء وتأسيس العديد من المشاريع الصناعية والتي عُدت بمثابة الحجر الأساس لإنشاء صناعة متطورة فيما بعد.

الخاتمة:

١- حرصت حكومة العهد الملكي على النهوض بالواقع الصناعي المتدني وتطوره في العراق، من خلال العمل على إنشاء مصارف صناعية متخصصة بالتسليف .

٢- واجه تأسيس المصرف(المصرف الزراعي–الصناعي) في العراق بعض العقبات لاسيما من قبل بريطانيا وباقي البنوك الأجنبية، إذ لم تكن بريطانيا راغبة في إنشاء مصارف ائتمانية متخصصة في العراق، وهذا ما يفسر هيمنة بريطانيا ورغبتها في أن يكون العراق تابعاً لها ومتحكمة في موارده.

٣- رغم ذلك حاولت الحكومة العراقية النهوض بالواقع الصناعي المتدهور من خلال إصدار بعض التشريعات واللوائح القانونية التي نصّت على تقديم التسهيلات المالية والإعفاءات الكمركية لعدد من المشاريع الصناعية .

٤- لم تتجاهل الحكومة العراقية أمر إنشاء مؤسسة ائتمانية تلقي على عاتقها مهمة دعم المجال الاقتصادي بشكل عام والصناعي بشكل خاص، لاسيما في ظل تداعيت الأزمة الاقتصادية(١٩٢٩-١٩٣٣)، التي أثرت بشكل كبير في الكثير من البلدان ومنها العراق من خلال الركود التجاري والانخفاض الحاد في قيمة الصادرات وتراجع الإيرادات مع ارتفاع في عدد البطالة، لذا دفعت الأوضاع وتلك الظروف الحكومة العراقية إلى قيامها بتشريع القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٣٥ القاضي بتأسيس المصرف الزراعي –الصناعي ليأخذ على عاتقه مهمة تمويل القطاعين المذكورين.

٥- كانت بداية إنشاء المصرف الصناعي مع المصرف الزراعي عام١٩٣٦ليعملا بصورة مشتركة تحت مسمى(المصرف الزراعي الصناعي)،إلا أنه أمام تشعب مهام المصرفين وكثرة مسؤولياتهما، تقرر فصل المصرفين عام١٩٤٠عن بعضهما ولم يُنفذ هذا القرار إلا في عام١٩٤٦بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية.

٦- كان للمصرف الصناعي العراقي مجموعة من التشريعات والقوانين التي كان الهدف منها تنظيم انسيابية عمل المصرف بما يخدم المصلحة العامة للمقترضين.

٧- ساهم المصرف الصناعي في إنشاء العديد من الشركات والمشاريع الصناعية التي عكست دوره في التنمية الصناعية والنهوض بالواقع الصناعي المتخلف رغم محدودية القروض التي كان يقدمها.

٨- عكست مساهمات المصرف الصناعي ارتباطه بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة العراقية التي استهدفت النهوض بالواقع الاقتصادي.

الهوامش:

(١) محمد سليمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق (التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤-١٩٥٨) ج١، بيروت، المكتبة العصرية ، ١٩٦٥، ص٢٨٣.

(٢) سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨، بغداد ، المكتبة الوطنية، ٢٠٠٩، ص١٢١.

(٣) صباح الدرة ، التطور الصناعي في العراق القطاع العام ، بغداد، ١٩٦٨،ص١٠٢.

(٤) فيصل بن الحسين(١٨٨٣-١٩٣٣) : ولد فيصل في العشرين من آيار ١٨٨٣ في مدينة الطائف ، وقد نشأ وترعرع في كنف البادية. وفي ١٨٩١ انتقل مع والده (الشريف حسين) إلى اسطنبول بسبب خلاف بين الوالد واخيه الشريف عون. وفي أسطنبول تتلمذ فيصل على يد مدرسين خصوصيين ، فدرس اللغة العربية وآدابها والتاريخ كما تعلم الفنون العسكرية الصرفة، وفي ١٩٠٥ تزوج من ابنة عمه الشريفة حزيمة بن الشريف ناصر وقد ولدت له بنتين وولد واحد(الأمير ثم الملك غازي) وبعد ثورة الاتحاديين ١٩٠٨ عاد الشريف حسين إلى الطائف، وفي١٩١٢ عاد فيصل إلى اسطنبول ممثلاً عن والده في مجلس المبعوثين – وقد هيأت له هذه المهمة الاطلاع عن كثب على نوايا الاتحاديين كما هيأت له الالتقاء بالشخصيات العثمانية البارزة، وفي فترة المخاض العسير الذي مرت به المنطقة العربية١٩١٥-١٩١٦ عهد إليه والده بأكثر المهمات سرية وكان ينتقل بين مكة ودمشق واسطنبول، وقد توثقت صلاته بحزب العربية الفتاة بعد المجازر التي ارتكبها جمال باشا السفاح في سوريا ١٩١٦، وبعد أن أعلن الشريف حسين ثورته على العثمانيين قاد فيصل وقدماء الجيش العربي لتحرير دمشق من قبضة الجيش العثماني، فقام بتشكيل حكومة عربية فيها بناءً على وعود بريطانية بأن يسمح للعرب بالاستقلال، وفي ٨ آذار نودي به ملكاً على سوريا إلا أن الأطماع الغربية في سوريا حالت دون استمرار الحكومة العربية في دمشق التي سقطت بعد معركة ميسلون ٢٤ تموز ١٩٢٠ ، وفي مؤتمر القاهرة آذار ١٩٢١ رشحته بريطانيا ملكاً على العراق في محاولة إصلاح الخطأ الفادح الذي ارتكبته بحق العرب وإنكارها لحقوقهم ورشحت فيصل لعرش العراق ، وفي ٢٣ آب ١٩٢١ توج فيصل ملكاً على عرش العراق وظل فيه حتى السابع أيلول ١٩٣٣ . للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد المجيد كامل التكريتي ، الملك فيصل ودوره في تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١ -١٩٣٣ ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية،١٩٩١ ، ص ٩-٤٧.

(٥) صباح الدرة ، المصدر السابق ، ص٢.

(٦) انتصار موسى بلاسم، المصرف الزراعي الصناعي(١٩٣٥-١٩٤٦) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية(ابن رشد) للعلوم الإنسانية ، جامعة بغداد، ٢٠٢٤ ، ص ٧١.

(٧) المصدر نفسه ، ص٧٢.

(٨) المصدر نفسه، ص٧٢.

(٩) الوقائع العراقية ، العدد ٥٢٥ ، ٢٩ اذار ١٩٢٧.

(١٠) ياسين الهاشمي(١٨٨٢-١٩٣٧): ولد في بغداد عام ١٨٨٢ ، وتلقى تعليمه الابتدائي فيها، وفي عام ١٨٩٠ انتقل إلى المدرسة الرشدية العسكرية وفي عام ١٨٩٥ التحق بالمدرسة الاعدادية العسكرية وتخرج فيها ، ثم التحق بكلية الأركان في أسطنبول وتخرج فيها عام ١٩٠٥ ، شارك في عدة نشاطات منها جمعية العهد ، والثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ ، شكل وزارته الأولى عام١٩٢٤ فضلاً عن اعتلائه منصب وزيراً للمالية لأكثر مرة ، أسس حزبين هما حزب الشعب عام ١٩٢٥ وحزب الإخاء الوطني عام١٩٣٠ ، توفي عام ١٩٣٧ . للمزيد من المعلومات ينظر: سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي١٩٢٢-١٩٣٦ ج١، البصرة ، مطبعة حداد، ١٩٥٧، ص ١٧-٢٥.

(١١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة رقم ٣١١/١٤١٨ ، و١٤، كتاب وزارة المالية ١١٧٢ في ٢ أيار ١٩٢٧ إلى سكرتارية مجلس الوزراء ، ص٣٩-٤١.

(١٢) الحكومة العراقية، محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ ، الجلستين الرابعة عشرة والثامنة عشرة في٤ و٢١/شباط/ ١٩٢٩، ص ١٢٢-١٣٦ ؛١٨٢-١٩٢.

(١٣) الحكومة العراقية ، محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة ١٩٣١ ، الجلسة الخامسة ، ٣١ / ايار / ١٩٣١، بغداد، مطبعة الحكومة، ص ٥٥-٨٧.

(١٤) عبد الوهاب حمدي النجار ، سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، بغداد، ١٩٨٦، ص٢٧٢.

(١٥) سهيل صبحي سلمان ، المصدر السابق، ص٢٠٠٩، ص٤١.

(١٦) الملك غازي (١٩١٢-١٩٣٩):هو غازي بن فيصل بن الحسين ، ولد في مكة عام١٩١٢ وتلقى تعليمه فيها، ثم غادر إلى جدة عام١٩٢٤ وبعدها إلى الأردن ثم أرسل إلى لندن عام ١٩٢٦ ليتلقى تعليمه في مدرسة هارو فيها ثم عاد إلى العراق والتحق بالمدرسة العسكرية الملكية ، وتوّج ملكاً على العراق بعد وفاة والده الملك فيصل الأول عام ١٩٣٣ لغاية وفاته عام ١٩٣٩ بحادثة اصطدام السيارة . للمزيد من التفاصيل ينظر: لطفي جعفر فرج ، الملك غازي ودوره في المجالين الداخلي والخارجي١٩٣٣٠١٩٣٩، بغداد ، مطبعة سومر ،١٩٨٧ ، ص٢٤، ٢٨.

(١٧) حدثت الأزمة الاقتصادية العالمية بسبب التضخم في الإنتاج في الولايات المتحدة الامريكية في السنوات (١٩٢٣-١٩٢٩)،وتعد من أخطر الأزمات التي ضربت العالم حيث تعرض الاقتصاد الأمريكي لموجة من الاضطراب سببها نجم عن بيع الأسهم الكثيف من قبل الأمريكيين أدى إلى انهيار في أسعار أسهم الشركات وأغرقت الأسواق بالأوراق المالية ونجم عن ذلك إفلاس آلاف البنوك والشركات، وسرعان ما انتقل تأثيرها إلى دول

العالم الثالث ومن ضمنها العراق التي تأثرت أوضاعه الاقتصادية من جراء هذه الأزمة. للمزيد من التفاصيل ينظر: إبراهيم عبد العزيز النجار، الازمة المالية واصلاح النظام المالي العالمي، الإسكندرية، الدار الجامعية،٢٠٠٩، ص٣٠.

(١٨) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية –الديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٤٤١٧، تقارير متفرقة عن لواء البصرة ١٩٣٤-١٩٣٥، و١، ص٥.

(١٩) المصرف الزراعي العراقي، التقرير السنوي عن أعمال المصرف الزراعي الصناعي لسنة ١٩٣٦-١٩٣٧) ، تصنيف(٢)، بغداد، مطبعة الحكومة ،١٩٣٨، ص٣؛ الوقائع العراقية ،(جريدة) ، العدد ١٤٥٩، ٢٦ ايلول ١٩٣٥.

(٢٠) المصرف الزراعي العراقي ، المصدر السابق ، ص٢.

(٢١)الوقائع العراقية، العدد ١٤٥٩ ، ٢٦ ايلول ١٩٣٥ .

(٢٢) سعيد عبود السامرائي ، النظام النقدي والمصرفي في العراق ، بغداد ، دار البصري للطباعة ، ١٩٦٩، ص١٧٨.

(٢٣) المصرف الصناعي، قانون تأسيس مصرف صناعي رقم (١٢) لسنة ١٩٤٠ وعقد تأسيسه ونظامه الداخلي ، بغداد ، مطبعة الحكومة، ١٩٤٨، ص٩.

(٢٤) سعيد عبود السامرائي، المصدر السابق، ص١٧٧.

(٢٥) الوقائع العراقية ، العدد ١٧٨٣ ، ٢٥ ايلول ١٩٤٠،ص٢.

(٢٦) المصرف الزراعي العراقي، التقرير السنوي الحادي عشر عن أعمال المصرف الزراعي الصناعي لسنة ١٩٤٦-١٩٤٧، بغداد، مطبعة الحكومة ، ١٩٤٨، ص ٤.

(٢٧) المصرف الصناعي،نظام المصرف الصناعي رقم(٤١)لسنة ١٩٤٧، بغداد، مطبعة الحكومة،١٩٤٨، ص٢٤.

(٢٨) المصرف الصناعي، نظام المصرف الصناعي رقم (٤١) لسنة ١٩٤٧، المصدر السابق ، ص٢٦.

(٢٩) المصدر نفسه، ص٢٧.

(٣٠) المصرف الصناعي، نظام المصرف الصناعي رقم (٤١) لسنة ١٩٤٧، المصدر السابق، ص٤.

(٣١) الوقائع العراقية، عدد١٧٨٣، في ٢٥ آذار ١٩٤٠، ص٢. .

(٣٢) الوقائع العراقية، العدد ٣٥١٨، في ١أيلول١٩٤٧، ص٢.

(٣٣) المصرف الصناعي، نظام المصرف الصناعي رقم (٤١) لسنة ١٩٤٧، المصدر السابق، ص ١٤.

(٣٤) عبدالوهاب الدباغ، النخيل والتمور في العراق تحليل جغرافي لزراعة النخيل وإنتاج التمور وصناعتها وتجارتها، بغداد، مطبعة الامة، ١٩٥٦، ص٢٩٩.

(٣٥) المصرف الصناعي، التقرير السنوي الأول للسنتين الماليتين (١٩٤٦-١٩٤٧) ، المصدر السابق، ص٥.

(٣٦) صباح كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق أساليبه، تطبيقاته، واجهزته ١٩٢١-١٩٨٠، ج١، العراق، بيت الحكمة، ٢٠٢٢، ص ٥٨.

(٣٧) الملكة العراقية، وزارة المالية ، التقرير السنوي الثاني للسنة المالية (١٩٤٨-١٩٤٩) ، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٥٠، ص١٨.

(٣٨) محمد سلمان ، المصدر السابق، ص٣٠١

(٣٩) كاثلين لانكلي، تصنيع العراق، ترجمة :محمد حامد الطائي ،خطاب صكار العاني ، بغداد ، مطبعة التضامن ، ١٩٦٣، ص١٤٠.

(٤٠) الوصي عبد الإله بن علي(١٩١٣-١٩٥٨): ولد عبد الإله بن الملك علي بن الحسين الهاشمي ملك الحجاز في الطائف في الرابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩١٣ ونشا في كنف جده الملك حسين وجاء إلى بغداد مع والده بعد تخليه عن مملكة الحجاز في أوائل عام ١٩٢٦ ثم التحق بعدها للدراسة في القدس عام ١٩٢٨ بعدها التحق في كلية فكتوريا بالإسكندرية في مصر، إذ أمضى ثلاث سنوات فيها(١٩٢٩-١٩٣٢) عاد بعهدها إلى بغداد وعين ملحقاً بالمفوضية العراقية في برلين لمدة قصيرة (١٩٣٦-١٩٣٧) وعلى أثر مصرع الملك غازي الأول أصبح وصيا على عرش العراق بعد أن توّج الطفل فيصل الثاني ملكاً على العراق في الرابع من نيسان ١٩٣٩ وتسلم مهام الوصاية إلى غاية الثاني من آيار١٩٥٣عندما تسنم الملك سلطته الدستورية ببلوغه سن الرشد وبموجب تعديل القانون الأساس في السابع والعشرين من تشرين الأول١٩٣٩ أصبح الأمير عبد الإله وليا للعهد . للمزيد من التفاصيل ينظر:عبد الهادي الخماسي، الأمير عبد الإله ١٩٣٩-١٩٥٨ دراسة تاريخية سياسية ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،٢٠٠١، ص ٢٧،٣١.

(٤١) علي جودت الأيوبي(١٨٨٦-١٩٦٩): أحد الشخصيات السياسية العراقية المعروفة الذي شغل منصب رئيس الوزراء في العراق ثلاث مرات من(١٩٣٤-١٩٣٥) ومن(١٠١٩٤٩-١٩٥٠) والأخيرة عام ١٩٥٧. للمزيد من التفاصيل ينظر:علي جودت الأيوبي، ذكريات علي جودت الأيوبي١٩٠٠-١٩٥٨ ، لبنان ، مطابع الوفاء ، ١٩٦٧، ص٧٩-١٥٠.

(٤٢) أحمد صبيح جسام، علاء جابر موسى، تطور صناعة الغزل والنسيج في العراق(١٩٤٥-١٩٥٨) بحث منشور في مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد(٦٢)، العدد(٢)، ٢٠٢٣، ص ١٤.

(٤٣) صباح كجة جي، المصدر السابق، ص ٥٨.

(٤٤) المصرف الصناعي ، التقرير السنوي الثاني ١٩٤٦، بغداد ، شركة الرابط للطباعة والنشر ، ١٩٤٦،ص٢٠.

(٤٥) صباح كجة جي، المصدر السابق، ص١١٥.

(٤٦) المصرف الصناعي، التقرير السنوي الرابع١٩٥٠-١٩٥٢، بغداد، شركة الرابط للطباعة والنشر،١٩٥٢،ص١٠.

(٤٧) سهيل صبحي سلمان، المصدر السابق، ص ١٥٥.

(٤٨) المصرف الصناعي، التقرير السنوي الرابع ١٩٥٠-١٩٥٢، المصدر السابق، ص١١.

(٤٩) الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على:المصرف الصناعي، التقرير السنوي الخامس للسنة المالية ١٩٥٢-١٩٥٣، ص١٨؛ المصرف الصناعي ، التقرير السنوي السادس للسنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤ ، ص١٠ ؛ المصرف الصناعي، التقرير السنوي السابع للسنة المالية ١٩٥٤-١٩٥٥، ص١٠ .

(٥٠) كاثلين لانكلي، المصدر السابق، ص١٥٥.

(٥١) المصرف الصناعي، التقرير السنوي السادس١٩٥٣-١٩٥٤، بغداد، شركة الرابط للطباعة والنشر،١٩٥٤، ص١١.

(٥٢) المصرف الصناعي، التقرير الرابع للسنتين الماليتين ١٩٥٠-١٩٥١/ ١٩٥١-١٩٥٢، مطبعة الرابطة المحدودة ، بغداد، ١٩٥٢، ص٩.

(٥٣) محمد سلمان، المصدر السابق ، ص٣٠٨.

(٥٤) مجلس الإعمار: تبلورت فكرة تأسيس مجلس الإعمار بعد أن تضاعفت واردات العراق لاسيما بعد زيادة حصة العراق من أرباح النفط، أثر توقيع اتفاقية نفط جديدة مع الشركات النفطية ، ومن أجل استثمار الموارد الجديدة بشكل فعال أسست الدولة مجلس الإعمار بموجب القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٠ ، وتركزت أهداف مجلس الإعمار في تحديد الواردات التي تصرف للتنمية وتحديد سياسة الدولة المالية والاقتصادية لذا كان أمام مجلس الإعمار عدة أهداف منها النهوض بالواقع العمراني وتنمية الاقتصاد والصناعة في العراق ورفع مستوى المعيشة من خلال إيجاد فرص عمل ووظائف جديدة توفرها المشاريع الجديدة للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الله شاتي عبهول ، تجربة العراق الملكي في الإعمار ١٩٥٠-١٩٥٨ ، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ٢٠١٧، ص٤٣-٥١.

(٥٥) سعيد عبود السامرائي، المصدر السابق، ص١٦.

(٥٦) المصرف الصناعي، التقرير السنوي الربع للسنتين الماليتين ١٩٥٠-١٩٥١و١٩٥١-١٩٥٢ ، بغداد ، مطبعة الرابطة ،١٩٥٢، ص١٣.

(٥٧) المصرف الصناعي، التقرير السنوي السادس للسنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤، المصدر السابق ، ص١٢.

(٥٨) المصرف الصناعي،التقرير السنوي الثامن للسنة المالية١٩٥٥-١٩٥٦،بغداد، مطبعة الرابطة ،١٩٥٦ص ٤.

(٥٩) المصرف الصناعي، التقرير السنوي السادس للسنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤، المصدر السابق ، ص١١.

(٦٠) محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص ٢٩٨-٢٩٩.

(٦١) كاثلين لانكلي، المصدر السابق، ص ٢٦٩.

(٦٢) المصدر نفسه، ص١٢.

(٦٣) صباح كجة جي، المصدر السابق، ص ١١٤.

(٦٤) صباح كجة جي، المصدر السابق، ص١١١.

(٦٥) سهيل صبحي سلمان، المصدر السابق، ص ١٥٤-١٥٥.

(٦٦) الوقائع العراقية، العدد ٤٨٢٥ في ٣/ ١١/ ١٩٥٧.

(٦٧) صباح كجة جي، المصدر السابق، ص١٢٠.

المصادر:

أولاً: الوثائق

أ- الوثائق غير المنشورة:

١- د.ك. وملفات وزارة الداخلية – الديوان ، رقم الملفة ٤٤١٧ / ٣٢٠٥٠ ، تقارير متفرقة عن لواء البصرة ١٩٣٤-١٩٣٥ ، و١.

٢- د.ك.وملفات البلاط الملكي ، الملفة رقم ٣١١/١٤١٨ ، و ١٤ ، كتاب وزارة المالية ١١٧٢ في ٢ آيار ١٩٢٧ إلى سكرتارية مجلس الوزراء.

ب ـ الوثائق المنشورة:

٣- الحكومة العراقية ، محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ ، الجلستين الرابعة عشرة والثامنة عشرة في ٤ و٢١ /شباط/ ١٩٢٩.

٤- الحكومة العراقية، محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة ١٩٣١ ، الجلسة الخامسة ،٣١ / ايار / ١٩٣١ ، بغداد، مطبعة الحكومة.

٥- المصرف الزراعي العراقي ، التقرير السنوي عن اعمال المصرف الزراعي الصناعي سنة ١٩٣٦-١٩٣٧، تصنيف(٢) ، بغداد ، مطبعة الحكومة ، ١٩٣٨.

٦- المصرف الصناعي ، قانون تأسيس مصرف صناعي رقم(١٢) لسنة ١٩٤٠ وعقد تأسيسه ونظامه الداخلي ، بغداد ، مطبعة الحكومة، ١٩٤٨.

٧- المصرف الصناعي ، التقرير السنوي الثاني ١٩٤٦، بغداد ، شركة الرابط للطباعة والنشر ، ١٩٤٦

٨- المصرف الزراعي العراقي ، التقرير السنوي الحادي عشر عن أعمال المصرف الزراعي الصناعي لسنة ١٩٤٦-١٩٤٧، بغداد، مطبعة الحكومة ، ١٩٤٨ .

٩- المصرف الصناعي، نظام المصرف الصناعي رقم(٤١) لسنة ١٩٤٧، بغداد، مطبعة الحكومة ، ١٩٤٨.

١٠- الملكة العراقية، وزارة المالية، التقرير السنوي الثاني للسنة المالية(١٩٤٨-١٩٤٩)، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٥٠.

١١- المصرف الصناعي ، التقرير الرابع للسنتين الماليتين ١٩٥٠-١٩٥١/ ١٩٥١-١٩٥٢، مطبعة الرابطة المحدودة ، بغداد، ١٩٥٢.

١٢- المصرف الصناعي ، التقرير السنوي الرابع ١٩٥٠-١٩٥٢، بغداد ، شركة الرابط للطباعة والنشر،١٩٥٢.

١٣- المصرف الصناعي،التقرير السنوي الخامس للسنة المالية١٩٥٢-١٩٥٣، بغداد ، مطبعة الحكومة، ١٩٥٣.

١٤- المصرف الصناعي، التقرير السنوي السادس للسنة المالية١٩٥٣-١٩٥٤، بغداد، مطبعة الحكومة ، ١٩٥٤.

١٥- المصرف الصناعي، التقرير السنوي السابع للسنة المالية ١٩٥٤-١٩٥٥، بغداد ، مطبعة الحكومة، ١٩٥٥.

١٦- المصرف الصناعي، التقرير السنوي الثامن للسنة المالية ١٩٥٥-١٩٥٦، بغداد ، مطبعة الرابطة، ١٩٥٦.

ثانياً : الكتب العربية والمعربة:

١- إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٩.

٢-سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي١٩٢٢-١٩٣٦ ، ج١، البصرة ، مطبعة حداد، ١٩٥٧.

٣- سعيد عبود السامرائي، النظام النقدي والمصرفي في العراق ، بغداد ، دار البصري للطباعة ، ١٩٦٩.

٤- سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨، بغداد ، المكتبة الوطنية ، ٢٠٠٩ .

٥- صباح الدرة ، التطور الصناعي في العراق القطاع العام ، بغداد، ١٩٦٨

٦- صباح كجة جي ، التخطيط الصناعي في العراق اساليبه، تطبيقاته، وأجهزته ١٩٢١-١٩٨٠، ج١، العراق، بيت الحكمة، ٢٠٢٢.

٧- عبد الله شاتي عبهول، تجربة العراق الملكي في الإعمار ١٩٥٠-١٩٥٨ ، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ٢٠١٧.

٨- عبد المجيد كامل التكريتي ، الملك فيصل ودوره في تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١ -١٩٣٣ ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩١.

٩- عبد الوهاب حمدي النجار، سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، ١٩٨٦.

١٠- عبد الوهاب الدباغ ، النخيل والتمور في العراق تحليل جغرافي لزراعة النخيل وإنتاج التمور وصناعتها وتجارتها ، بغداد، مطبعة الامة ، ١٩٥٦.

١١- علي جودت الأيوبي ، ذكريات علي جودت الأيوبي ١٩٠٠-١٩٥٨ ، لبنان ، مطابع الوفاء ، ١٩٦٧

١٢-لطفي جعفر فرج ، الملك غازي ودوره في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣٠١٩٣٩، بغداد، مطبعة سومر ، ١٩٨٧.

١٣- محمد سليمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق (التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤-١٩٥٨) ج١، بيروت، المكتبة العصرية ، ١٩٦٥، ص٢٨٣.

١٤-كاثلين لانكلي، تصنيع العراق، ترجمة: محمد حامد الطائي، خطاب صكار العاني، بغداد، مطبعة التضامن، ١٩٦٣.

ثالثاً : الرسائل والأطاريح الجامعية:

١- انتصار موسى بلاسم، المصرف الزراعي الصناعي(١٩٣٥-١٩٤٦) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية(ابن رشد) للعلوم الإنسانية ، جامعة بغداد، ٢٠٢٤.

٢- عبد الهادي الخماسي، الامير عبد الاله ١٩٣٩–١٩٥٨ دراسة تاريخية سياسية ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ٢٠٠١.

رابعاً : البحوث المنشورة :

١- أحمد صبيح جسام ، علاء جابر موسى، تطور صناعة الغزل والنسيج في العراق (١٩٤٥–١٩٥٨) بحث منشور في مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد (٦٢) ، العدد(٢) ، ٢٠٢٣.

خامساً : الصحف والمجلات:

١- الوقائع العراقية، العدد ٥٢٥ ، ٢٩ آذار ١٩٢٧.

٢- الوقائع العراقية، العدد ١٤٥٩ ، ٢٦ أيلول ١٩٣٥ .

٣- الوقائع العراقية ، العدد ١٧٨٣ ، ٢٥ أيلول ١٩٤٠.

٤- الوقائع العراقية ، العدد ٣٥١٨ ، في ١ أيلول١٩٤٧.

٥- الوقائع العراقية ، العدد ٤٨٢٥ في٣ تشرين الثاني ١٩٥٧.